المبحث الأول

العلاقة بين القواعد القرآنية وبين ما يتصل بها من علوم القرآن

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

الفرق بين القواعد القرآنية وقواعد التفسير

لمعرفة الفرق بين القواعد القرآنية، وقواعد التفسير، لا بد من تعريف قواعد التفسير؛ ليتبين الفرق بينهما.

«**أحكام كلية قطعية، مستخرجة من نصوص القرآن**».

أما القواعد القرآنية؛ فقد سبق تعريفها وأنها، وأما قواعد التفسير، فهي:

«**الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم، ومعرفة كيفية الاستفادة منها**» [(١)].

فيلاحظ وجود اجتماع وافتراق بينهما:

فأما موطن الاجتماع ففي كونهما أحكاماً كلية.

وأما مواطن الاختلاف، فيمكن إجمالها في الآتي:

١- أن القواعد القرآنية قطعية الثبوت والدلالة، بخلاف قواعد التفسير.

٢- أن مادة القواعد القرآنية من الآيات القرآنية، بخلاف قواعد التفسير.

---

(١) قواعد التفسير، د.خالد السبت: (١/ ٣٠).

٣- أن القواعد القرآنية، لا تحتاج إلى تأمل واستنباط كالذي تحتاجه قواعد التفسير.

٤- أن القواعد القرآنية لا تحتاج إلى كبير جهد في كيفية الاستفادة منها، بخلاف قواعد التفسير، فهي تحتاج إلى جهد للاستفادة منها، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

الفرق بين القواعد القرآنية والأمثال القرآنية

قبل البحث في هذه المسألة، يحسن أن نعرّف بالأمثال القرآنية؛ لتتضح مواضع الاتفاق والافتراق بين الأمثال وبين القواعد القرآنية، فيقال:

الأمثال جمع مثل: وهو لغةً: ما «يَدُلُّ عَلَى مُنَاظَرَةِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، وَهَذَا مِثْلُ هَذَا، أَيْ: نَظِيرُهُ، وَالْمِثْلُ وَالْمِثَالُ فِي مَعْنًى وَاحِدٍ، وَرُبَّمَا قَالُوا: مَثِيلٌ كَشَبِيهٍ، وَالْمَثَلُ: الْمِثْلُ أَيْضًا، كَشَبَهٍ وَشِبْهٍ، وَالْمَثَلُ الْمَضْرُوبُ مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا؛ **لِأَنَّهُ يُذْكَرُ مُوَرًّى بِهِ عَنْ مِثْلِهِ فِي الْمَعْنَى**»[(١)].

وأما في اصطلاح الأدباء، فقد ذُكِرَ فيه أكثر من تعريف، ومن أقربها: «**القَوْل السائر، الذي يشبه مضربه بمورده**»[(٢)].

والمثل عند أهل الأدب قول يسير وينتشر بين أهل اللسان، وحقيقته: حكاية قولٍ في شيء يشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة؛ ليبيّن أحدهما الآخر ويصوّره، وذلك بأن تحصل حالة لها شبه بالحالة التي صدر فيها ذلك القول،

---

(١) مقاييس اللغة: (٥/ ٢٩٦)، وينظر: الصحاح: (٥/ ١٨١٦)، لسان العرب: (١١/ ٦١٠)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (٢/ ٥٦٣)، القاموس المحيط: (١٠٥٦).
وثمة بحث لغوي، ليس هذا موضعه، وهو: هل هناك فرقٌ بين المَثَل، والمِثْل؟
ينظر: لسان العرب: (١١/ ٦١٠)، دراسات في علوم القرآن لمحمد بكر إسماعيل: (٢٩٤).

(٢) ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي: (٩٩)، جمهرة الأمثال: (١/ ٧)، زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي: (١/ ٢٠)، شرح شذور الذهب للجوجري: (٢/ ٤٢٠)، الكشاف للزمخشري: (١/ ٧٢)، التحرير والتنوير: (١/ ٣٠٣).

فيستحضر المتكلم تلك الحالة، ويُشَبِّهَ بها ما عَرَض له، وينطق بالقول الذي كان صدر في أثناء الحالة المشبه بها؛ ليُذَكِّرَ السامع بتلك الحالة، وبأن هذه الحال الجديدة، شبيهة بسبب مورد المثل الذي قيل في تلك الحالة[(١)].

وأما حقيقة المثل القرآني، فهذا مما يصعب ضبطه ههنا؛ لسببين:

السبب الأول: تنوع أساليب القرآن في عرض الأمثال هذا من جهة؛ ولتفاوت أغراض الأمثال الواردة في القرآن الكريم من جهة أخرى، كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، وعليه فيمكن القول: إنه **لا يمكن حملُ المثل القرآني على تعريف اللغويين، أو الأدباء، أو البيانيين**؛ لأنه أعم في مفهومه منها جميعًا؛ «فالأمثال القرآنية هي تمثيل حال أمر بحال أمر آخر، سواء ورد هذا التمثيل بطريق الاستعارة، أم بطريق التشبيه، أم بطريق الكناية، **فأمثال القرآن لا يستقيم حملها على أصل المعنى اللغوي الذي هو الشبيه والنظير**[(٢)]، **ولا يستقيم**

---

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن: (٧٥٩)، التحرير والتنوير: (١/ ٣٠٥).

(٢) وفي هذا الإطلاق نظر، فإن من جملة الأمثال القرآنية ما يعتمد على هذا، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ..﴾ الآيات [إبراهيم: ٢٤]، فإن التشبيه والتنظير في هذا المثل ظاهر، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١] وغير ذلك كثير.

حملها على ما يُذْكَر في كتب الأدب من تشبيه المضرب بالمورد، ولا يشترط أن يكون فيها غرابة أو طرافة، ولكنها صور مختلفة لمعاني تَرِدُ للعبرة والاتعاظ، وتقريب ما يستعصي على العقول فهمه من الأمور الغيبية، كصفة الجنة، وكيفية زوال الدنيا، وغير ذلك، سواء صُرِّحَ فيه بلفظ المثل أم لم يصرَّح به، بأن أرسل إرسالًا؛ فاتخذه الناس مثلًا يحتجون به، ويعتبرون بما فيه، فالأمثال القرآنية مقاييس عقلية تخلو من التكلُّف والاعتساف، **وقواعد كلية للمبادئ الخلقية الصالحة لكل زمان ومكان**.

والمثل القرآني أسلوب بياني يجمع في طيَّاته نماذج حية مستمَدَّة من الواقع المشاهد، لتكون هذه النماذج أقيسه عامة للحقائق المجرَّدة، أو الأعمال المجرَّبة، أو الأمور التي لا تقع تحت الحسِّ والإدراك في الدنيا، والتي يترتَّب عليها أحكام شمولية، ويُبْنَى عليها صلاح أمر الناس في الدنيا والآخرة »[(١)].

السبب الثاني: أن ثمة بحثاً وثيق الصلة بهذه المسألة، وهو: **هل لفظ الشبه والمثل بمعنى واحد أو معنيين؟** وهذا له أثره في ضبط حقيقة المثل القرآني، والفرق بينه وبين غيره من الأمثال.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:: «وقد تنازع الناس: هل لفظ الشبه والمثل بمعنى واحد أو معنيين، على قولين:

---

(١) موسوعة الأعمال الكاملة للعلامة محمد الخضر حسين (٢/ ٤٧٣-٤٧٥)، وينظر: الإتقان: (٥/ ١٩٣٣-١٩٤١)، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله (١/ ٤٣).

أحدهما: أنهما بمعنى واحد، وأن ما دل عليه لفظ المثل مطلقاً ومقيداً يدل عليه لفظ الشبه، وهذا قول طائفة من النظار.

والثاني: أن معناها مختلف عند الإطلاق لغةً وشرعاً وعقلاً، وإن كان مع التقيد والقرينة يراد بأحدهما ما يراد بالآخر، **وهذا قول أكثر الناس**، وهذا الاختلاف مبني على مسألة عقلية، وهو أنه هل يجوز أن يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه دون وجه، **وللناس في ذلك قولان**:

فمن منع أن يشبهه من وجه دون وجه قال: المثل والشبه واحد.

ومن قال: إنه قد يشبه الشيءُ الشيءَ من وجه دون وجه، فَرّقَ بينهما عند الإطلاق، **وهذا قول جمهور الناس**، فإن العقل يعلم أن الأعراض مثلَ الألوان، تشتبه في كونها ألوانا، مع أن السواد ليس مثل البياض، وكذلك الأجسام والجواهر عند جمهور العقلاء تشتبه في مسمى الجسم والجوهر، وإن كانت حقائقها ليست متماثلة، فليست حقيقة الماء مماثلة لحقيقة التراب، وإن اشتركا في أن كلا منهما جوهر وجسم وقائم بنفسه.

وأيضا فمعلوم في اللغة أنه يقال: هذا يشبه هذا، وفيه شبه من هذا، إذا أشبهه من بعض الوجوه، وإن كان مخالفا له في الحقيقة، قال الله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ

ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة:١١٨]، **فوصف القولين بالتماثل، والقلوب بالتشابه لا بالتماثل**؛ فإن القلوب وإن اشتركت في هذا القول فهي مختلفة لا متماثلة، وقال النبي ﷺ: «**الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس**»، فدل على أنه يعلمها بعض الناس، وهي في نفس الأمر ليست متماثلة، بل بعضها حرام وبعضها حلال»[(١)] اهـ.

وخلاصة القول: أن ثمة حاجة إلى تحريرٍ أكثر في هذه المسألة الدقيقة، وطبيعة هذا البحث لا تحتمل التفصيل.

وبعد تأمل لبعض الوقت –ولا زال التأمل قائماً– ترجح لي **عدم وجود صلةٍ تذكر بين القواعد القرآنية وبين الأمثال**، ذلك أن حقيقة الأمثال القرآنية –كما سبق– تختلف عن الأمثال التي يبحثها الأدباء والبلاغيون واللغويون.

وقد وجدتُ في كلام المفسرين تعبيراً أدق في هذا المقام عن الألفاظ والجمل التي تشبه القواعد القرآنية، فتراهم يقولون: **وهذه الآية جاريةٌ مجرى المثل**، ولا يقولون هي مثل؛ لأنها لم تذكر –أصلاً– على أنها مثل، فهم نظروا في صيغتها وقالوا عنها: جارية مجرى المثل، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٣/ ٤٤٤).

١- قول أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص:٢٦]: «وقولها كلام حكيم جامع؛ لأنه إذا اجتمعت الكفاية والأمانة في القائم بأمر؛ فقد تم المقصود، **وهو كلام جرى مجرى المثل**، وصار مطروقاً للناس، وكان ذلك تعليلاً للاستئجار، وكأنها قالت: استأجره لأمانته وقوته، وصار الوصفان منبهين عليه»[(١)].

٢- قول الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] «والجملة استئناف مقرر لمضمون ما سبق، على أبلغ وجه، وألطف سبك، وهو من بليغ الكلام؛ لأن معناه: لا سبيل لعاتب عليهم، أي: لا يمر بهم العاتب ولا يجوز في أرضهم، فما أبعد العتاب عنهم! **وهو جار مجرى المثل**»[(٢)].

٣- قول ابن كثير (ت: ٧٧٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ «**وهذه سنة الله في خلقه**، في قديم الدهر وحديثه: أنه ينصر عباده المؤمنين في الدنيا، ويقر أعينهم ممن آذاهم»[(٣)].

---

(١) البحر المحيط في التفسير: (٨/ ٢٩٩).

(٢) روح المعاني: (٥/ ٣٤٦).

(٣) تفسير ابن كثير: (٧/ ١٥٠) ت سلامة.

ويوضح ذلك: أن الأمثال تعتمد -في مجملها- تشبيه أمرٍ يراد تقريره، بشيء معلوم، سواء كان هذا بصيغة التشبيه الصريحة أم لا، وسواءٌ قصد بذلك الصيغة المختصرة للمثل أم المقصد العام من ضرب الأمثال -وإن كانت قصة طويلة[(١)]- **بخلاف القواعد القرآنية**، فليست كذلك، فأقوى ما يقارب طريقة الأمثال، ما يقول فيه بعض المفسرين: إنه جارٍ مجرى المثل -كما سبق-.

ومن ذلك: أن بعض الجمل التي يصح أن تكون جارية مجرى المثل وليست مثلاً،بل هي من جملة القواعد والأحكام المطردة اطراداً كلياً، نحو:

١- ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٢- ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٣- ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١].

٤- ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

٥- ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، وهلم جراً، والله تعالى أعلم.

---

(١) كما أتى بذلك التعبير القرآني في مثل: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ .... ﴿١٠﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [التحريم: ١٠-١١]، وكذا في مثل: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [الكهف: ٣٢]، وكذلك: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [النور: ٣٤].